

المبادرة والمؤتمر

في أجواء دولية معقدة، ومناخ إقليمي شديد التعقيد، وانشغال أوروبي بأولويات الهجرة ومكافحة الإرهاب العابر للقارات، وانسداد تام للعملية التفاوضية بين منظمة التحرير والحكومة الاسرائيلية، وتردّي العلاقات بينهما بسبب مواصلة الاستيطان وعمليات الاعدام للشباب والفتيان التي ترقى إلى جرائم حرب، والاعتقالات اليومية للناشطين في مجال المقاومة السلمية، تأتي المبادرة الفرنسية لعقد مؤتمر دولي لتحريك عملية السلام بين الفلسطينيين والاسرائيليين.

وغني عن القول أنّ جوّاً من التشاؤم يسود الأوساط الشعبية الفلسطينية من إمكانية أن يحقق هذا المؤتمر نتائج جادة في اتجاه تحقيق السلام وحل الدولتين، فيما رحبت السلطة الفلسطينية بهذا المؤتمر، ومن جهة أخرى فإن الجانب الاسرائيلي لم يتخذ موقفا واضحا بهذا الشأن، بل إنّ رئيس الحكومة الاسرائيلية تتناهاه علّق بسخرية على المبادرة الفرنسية بقوله: إنّه لا يعرف ما تتضمنه المبادرة الفرنسية، وأعتقد أنّ الفرنسيين أنفسهم لا يعلمون تفاصيلها.

وقيل إنّ الحكومة الاسرائيلية في مجال المراوغة عبّرت عن موافقتها في نهاية الأمر، وطالبت بعدم استباق النتائج، أي أنّها تتهرب من أن تكون نتائج المؤتمر ملزمة، ثمّ أصدر مكتب تتناهاه تصريحاً باستبعاد المشاركة في المؤتمر وقال إنّ الخيار الذي تتبناه الحكومة الاسرائيلية هو مفاوضات مباشرة مع الفلسطينيين دون شروط مسبقة، ويفهم من هذا البيان أنّ الحكومة الاسرائيلية تناور فعلا لاستباق النتائج وتسعى للحصول على تنازلات وتطمينات تفرغ المؤتمر من مضامينه وأهدافه، هذا إذا عقد المؤتمر فعلا، والذي لم يحدد موعد له بعد، وإن كان قد قيل إنه سيعقد قيل نهاية العام.

ولعلنا نتذكر جميعاً أنّ السياسة الاسرائيلية على مدى العقدين الماضيين لم تمكّن الدول الأوروبية من لعب أي دور في ما يسمى بعملية السلام ، وأنها كانت تعتبر أنّ الطرف الوحيد الذي يشارك، هو الولايات المتحدة الأميركية وهو الطرف المنحاز لسياساتها، والذي يعطيها الغطاء الشرعي من خلال الدعم السياسي والمالي والعسكري، ومن خلال الفيتو في مجلس الأمن، كما أنّه الطرف الذي

لا يمارس ضغطا عليها، وإن حاول الضغط فإنّ اسرائيل تستطيع أن تتمرد عليه دون أن تخشى أية ردود فعل منه.

ما كان مسموحا للدول الأوروبية هو أن تكون دولا مانحة فقط، ولم تتورع إسرائيل في أوقات مختلفة من تدمير البنى التحتية للسلطة والتي مولتها الدول الأوروبية، مثل قصف المطار والميناء في غزة، ومقرات ومنشآت ومشاريع أخرى فلسطينية.

اسرائيل في هذا المرحلة لا تمارس عليها ضغوط من الدول الكبرى رغم سخط المجتمع الدولي في بقية أنحاء العالم من سياساتها الاحتلالية والاستيطانية، ورغم تنامي حركة المقاطعة الاقتصادية والأكاديمية لها من مبادرات نخب تمثل الأخلاقيات الثقافية، لأنّها تعتبر أنّ الرأي العام العالمي ضعيف الذاكرة، وأنّ عملية ما يسمى بالسلام ليست أولوية جديّة في السياسة الدولية في هذه المرحلة، وأنّ المحيط القريب المنشغل في صراعات ومشاكل داخلية وخصوصا في الدول التي ما عادت تشكل تهديدا (سوريا والعراق)، بل إنها مرشحة لتقسيم ورسم خرائط جديدة، فإسرائيل تنتظر المزيد من الانهيار والاقتيال الداخلي والفوضى، يمكنها أن تكبر احتلالها وتحصل على مزيد من الأراضي (ضم الجولان مثلا)، وأنها تحت ذريعة مكافحة الإرهاب تستطيع أن تحشد تضامنا دوليا ضدحزب الله الذي صنّفته دول الخليج والولايات المتحدة منظمة إرهابية، وبذا تؤمّن جبهتها الشمالية آخر الجبهات توترا.

والصحيح أن هذه المرهانات غير مضمونة التحقق، بل إن الفوضى التي قد تتفاقم في المنطقة قد تحرق نيرانها أحلام اسرائيل، فإنّ شيئا من السياسة الاسرائيلية لن يتغيّر لأنّ القوى الأكثر تطرفا وعنصرية بقيادة نتيناهو لا تأبه بالمستقبل ولا تقرأ التاريخ، وكل همّها البقاء في الحكم، والذهاب بعيدا.

في جو شرق أوسط شديد الرعونة، وفي عام الانتخابات الرئاسية الأميركية تسعى فرنسا لعقد هذا المؤتمر الدولي، وتزعم عقد اجتماع تمهيدي للإعداد له.

رغم قتامة المشهد ليس أمام الجانب الفلسطيني الذي يقف وحيدا سوى الموافقة على حضوره، فالمؤتمر فرصة لتذكير العالم بأن القضية الفلسطينية ما تزال القضية المركزية للصراع في الشرق الأوسط وأن الأحداث الجارية في المحيط لن تغطي عليها، فالقضية ما زالت تتسلح بقرارات دولية، وما تزال تحظى بتعاطف واسع، ولا شك أن نتائج هذا المؤتمر ستضاف الى كثير من قرارات الشرعية الدولية التي على الرغم من عدم تنفيذها لكنها تبقى سندا ومبدأ مهما طال الزمن.

ولكن من الآن حتى انعقاد المؤتمر علينا أن نتنبّه الى أن اسرائيل ستعمل بدعم من حليفها

الاستراتيجي (أميركا) على ابتزاز الجهة الداعية والجهات الداعمة للمؤتمر، وصولاً إلى تفرغ المؤتمر من مضمونه ومن نتائجه، فقد مورست ضغوط على السلطة الفلسطينية لسحب مشروع قرار بشأن الاستيطان كان سيقدم إلى مجلس الأمن بحجة سحب عراقيل أمام انعقاد المؤتمر، وهذا ما استجابت له السلطة. كما أنّ الحكومة الفرنسية سحبت تصريحها القائل إنّها ستعترف بالدولة الفلسطينية إذا افشلت إسرائيل المؤتمر الدولي .

وستحاول إسرائيل وحليفاتها الكبرى سحب المزيد من القضايا التي تفرغ المؤتمر من مضامينه كافة، ومنها استباق النتائج، وعدم وضع شروط لوقف الاستيطان، والتمسك بالقدس عاصمة للدولة الإسرائيلية، وتصفية قضية اللاجئين وحق العودة.. الخ، مما يزيد الأمور تعقيداً.

هل يستطيع المؤتمر الدولي هذا أن يحقق ما عجزت عنه المؤتمرات واللقاءات الدولية وما عجزت عنه أيضاً اللجنة الرباعية، وسائر الاتصالات والقرارات للأمم المتحدة؟

سؤال يظل مشروعاً ونحن نقرأ خريطة الوضع السياسي في إسرائيل، وما تقوم به الآلة العسكرية الإسرائيلية من ممارسات إجرامية وعنصرية، واستمرارها في الاستيطان دون رادع، وسؤال يظل قائماً ونحن نطل على المشهد الدولي المرتبك والعاجز والذي يعيد صورة جديدة للحرب الباردة وتحكم الدول الكبرى وأطماعها وصراع المصالح بينها في مصير العالم والبشرية.

ومهما يكن من أمر فإن الشعب الفلسطيني الذي قدم التضحيات الجسام على مدى ما يقارب قرناً من الزمان يستطيع أن يؤثّر، ويستطيع أن ينتزع زمام المبادرة، ويمكن للميدان أن يصنع التوازن الاستراتيجي المطلوب.

فإذا كانت كل الطرق أمام الشعوب المضطهدة مغلقة، تكون الطريق التي يشقها الشعب المظلوم بسواعده وفكره وتمسكه بحقوقه هي الطريق السالكة.

(هيئة التحرير)